الأمم المتحدة

E/C.19/2018/6

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
5 February 2018
Arabic
Original: English

المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية

الدورة السابعة عشرة

نيويورك، ١٦-٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ المجالات الستة التي كُلّف المنتدى الدائم بولاية بشأنها في ضوء إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية

تجميع للمعلومات الواردة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

مذكرة من الأمانة العامة

موجز

هذا التقرير عبارة عن تجميع للردود الواردة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على الاستبيان الذي أعدته أمانة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية بشأن الإجراءات المتخذة أو المقررة المتعلقة بالشعوب الأصلية من أجل تحديد الممارسات الجيدة وتعميمها. ويمكن الاطلاع على الاستبيان والنصوص الكاملة لردود هذه المؤسسات في الموقع الشبكي للمنتدى الدائم (https://www.un.org/development/desa/indigenouspeoples/unpfii-sessions-2/17-2.html).

* E/C.19/2018/1.

220218 150218 18-01718 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – في إطار التعاون المستمر بين المنتدى الدائم المعني بالشعوب الأصلية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، يبعث المنتدى استبيانا سنويا إلى تلك المؤسسات طالبا تزويده بمعلومات عن أعمالها مع الشعوب الأصلية[(١)]. وأقر المنتدى الدائم في دورته السادسة عشرة بمساهمات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما فيها حقوق الشعوب الأصلية، ورحب بمشاركة تلك المؤسسات في دورات المنتدى المقبلة.

٢ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت أمانة المنتدى الدائم ردودا خطية على الاستبيان من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدانمرك والفلبين وفنلندا وماليزيا وناميبيا ونيوزيلندا بشأن الإجراءات المتخذة أو المقررة المتعلقة بالشعوب الأصلية. وأفادت مؤسسات أخرى بأنها ستقدم ردودها في وقت لاحق. وستتاح جميع الردود الواردة على الموقع الشبكي المخصص للدورة السابعة عشرة للمنتدى الدائم (https://www.un.org/development/desa/indigenouspeoples/unpfii-sessions-2/17-2.html).

٣ – وتضمن الاستبيان أسئلة حول أربعة مجالات رئيسية هي: توصيات المنتدى الدائم المتصلة بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان؛ (ب) الحقوق الجماعية للشعوب الأصلية في الأراضي والأقاليم والموارد؛ (ج) تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية؛ (د) متابعة المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية.

ثانيا – ردود المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

ألف – توصيات المنتدى الدائم: المدافعون عن حقوق الإنسان للشعوب الأصلية

٤ – تمشيا مع التركيز على موضوع حقوق الإنسان للشعوب الأصلية في الدورة السادسة عشرة للمؤتمر الدائم في عام ٢٠١٧، طُلب إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تقدم معلومات عن النتائج المحققة والدروس المستفادة من الجهود التي يبذلها المدافعون عن حقوق الإنسان.

٥ – ويمثل المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في الدانمرك وغرينلاند. وبوصف المعهد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في غرينلاند، فإنه يرمي إلى تأمين حقوق الإنسان لشعب الإنويت في غرينلاند وتشجيعها وتعزيزها. ويؤيد المعهد تعيين حكومة الدانمرك للمحامي الوطني للدفاع الجنائي لغرينلاند. وسيضطلع المحامي بوظيفة استشارية لمحامي الدفاع الجنائي الموجودين في المجتمعات المحلية في جميع أنحاء غرينلاند وسيتولى أيضا المسؤولية الرئيسية عن التعليم الأساسي والمستمر

(١) أُرسل الاستبيان إلى ٣٨ مؤسسة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المعتمدة لدى لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، على النحو التالي: عشر مؤسسات في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ؛ وثماني مؤسسات في أفريقيا؛ وأربع عشرة مؤسسة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ ومؤسسة واحدة في أمريكا الشمالية؛ وخمس مؤسسات في أوروبا. وقد اختيرت المؤسسات المشارِكة بناء على المعايير التالية: (أ) المشاركة في دورات المنتدى الدائم السابقة؛ (ب) الردود المقدمة على استبيان عام ٢٠١٧؛ (ج) المؤسسات التي تمثل بلدانا بها شعوب أصلية، بما في ذلك الشعوب تصف نفسها بالشعوب الأصلية (ج) مؤسسات تمثل بلدانا بها شعوب أصلية، بما في ذلك الشعوب التي تعتبر أنفسها شعوبا أصلية. ويمكن الاطلاع على معلومات تفصيلية أكبر عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على الموقع الشبكي للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (http://nhri.ohchr.org/EN/Pages/default.aspx).

على السواء لمحامي الدفاع الجنائي الغرينلنديين. ويعتبر المعهد تعيين المحامي خطوة رئيسية في تعزيز مبدأ تكافؤ وسائل الدفاع في منظومة القانون الجنائي في غرينلاند، بالنظر إلى الافتقار الحالي إلى محامي الدفاع الجنائي، وكذلك في ضمان حق المتهمين في المساعدة القانونية باللغة التي يفهمونها. والمحامي الوطني للدفاع الجنائي عضو أيضا في المجلس الوطني لحقوق الإنسان في غرينلاند.

٦ - وفي عمل المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أفريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بموجب إطار ”مستكشف أحوال الشعوب الأصلية“[٢]، يركز المعهد جهوده على تعزيز حقوق المدافعين عن حقوق الشعوب الأصلية. وتشمل أدوات رصد مستكشف أحوال الشعوب الأصلية أسئلة عن المدافعين عن حقوق الشعوب الأصلية. وتتسق المؤشرات التي يستخدمها المعهد الدانمركي مع المؤشر ١٦-١٠-١ من الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بحالات القتل، والاختطاف، والاختفاء القسري، والاحتجاز التعسفي، وتعذيب الصحفيين، والعاملين المرتبطين بوسائط الإعلام، والنقابيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان. وسيُستفاد من البيانات المجمعة بموجب إطار مستكشف أحوال الشعوب الأصلية في عمليات جمع البيانات الوطنية والعالمية عن هذا المؤشر. وسيواصل المعهد الدانمركي تعاونه مع المؤسسات الوطنية الأخرى لحقوق الإنسان بشأن تفعيل إنتاج البيانات.

٧ - ويقوم مركز حقوق الإنسان في فنلندا بالمتابعة المستمرة للمسائل المتعلقة بشعب السامي وهو يشارك في التعاون الجاري مع برلمان السامي. ويشكل النهوض بحقوق شعب السامي وثقافته ولغاته وتعزيزها جزءا هاما من العمل الذي يضطلع به مركز حقوق الإنسان لمكافحة التمييز وعدم المساواة والقوالب النمطية السلبية. ويشكل السامي، بوصفهم مجموعة من الأشخاص في وضع غير مؤات، جزءا من عملية رصد حقوق الإنسان. ونتيجة لعمل برلمان السامي ومركز حقوق الإنسان والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، صدر عدد من التوصيات عن منظومة الأمم المتحدة، وكذلك عن مجلس أوروبا، لتحسين حالة شعب السامي. علاوة على ذلك، تم توسيع نطاق الوعي والمعرفة بقضايا الشعوب الأصلية، إلى حد ما، وتتواصل الجهود الرامية إلى زيادة الاهتمام والمعلومات بغية إزالة ومواجهة القوالب النمطية والمواقف التمييزية القائمة. إضافة إلى ذلك، تحسن فهم عمليات وفرص التأثير المضمنة في مختلف نظم الرصد. وثمة حاجة إلى المزيد من التدريب لأفراد المجتمع المدني بشأن كيفية الاستخدام الفعال للأدوات والخيارات المتاحة في إطار مختلف العمليات.

٨ - وفي ناميبيا، يقيم أمين المظالم علاقة بناءة مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، ويشارك بنشاط في الأنشطة التي تضطلع بها من أجل تعزيز حقوق الشعوب الأصلية. وتشمل المنظمات الرئيسية العاملة في مجال تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية مركز المساعدة القانونية، ومجلس شعب السان، ومنظمة هيزيحتوا للشعوب الأصلية، ومركز القيادة النسائية، ومنظمة ”أنا - جيه سان ترست“ (Ana-Jeh San Trust)، فضلا عن منظمات إقليمية أخرى أصغر حجما.

٩ - وفي الفلبين، فإن القوانين، بما في ذلك قانون حقوق الشعوب الأصلية لعام ١٩٩٧، تقر صراحة بالهياكل السياسية للشعوب الأصلية، وتشجع على تشكيل منظمات الشعوب الأصلية، وتتطلب الإشراك الإلزامي لممثلين عن الشعوب الأصلية في هيئات صنع السياسات العامة وسائر المجالس التشريعية

(٢) انظر http://indigenousnavigator.org/index.php/en/.

المحلية في الحكومة الفلبينية. وعلى الرغم من وجود هذه الهياكل، يعاني المدافعون عن حقوق الإنسان للشعوب الأصلية من المضايقة وكثيرا ما تنتهك حقوقهم الإنسانية الأساسية في الحياة والحرية والملكية والأمن عندما يدافعون عن حقوق الشعوب الأصلية في أراضي الأسلاف والحكم الذاتي والعدالة الاجتماعية والسلامة الثقافية ويطالبون بإعمالها. وللجنة الفلبينية لحقوق الإنسان مفوض محدد معني بالمدافعين عن حقوق الإنسان.

١٠ - وتقوم اللجنة بإضفاء الطابع الرسمي على إنشاء مرصد لحقوق الإنسان للشعوب الأصلية كمصدر مستقل للبيانات لتقييم أثر البرامج والمشاريع الحكومية المعنية بحقوق الشعوب الأصلية. وانطوى إنشاء ذلك المرصد على إجراء تحقيق وطني بشأن حالة حقوق الإنسان للشعوب الأصلية في الفلبين، أُطلق في أيار/مايو ٢٠١٧. وخلال عام ٢٠١٧، عقدت عدة جلسات عامة بشأن هذا الموضوع في كل من بويرتو برينسيسا، وبالاوان، وتاغايتاي، وكافيتيه، ومدينة دافاو، وتاغولوان، بمقاطعة ميساميس الشرقية. وخلال الجلسات تبين أن هناك أخطارا تهدد هوية الشعوب الأصلية في الفلبين. وسيتخصص المرصد في توثيق القوانين العرفية وتطبيقها وممارستها في جميع الجهود الرامية إلى توفير التدابير الوقائية والتصحيحية فيما يتعلق بحقوق الشعوب الأصلية.

باء - الحقوق الجماعية للشعوب الأصلية في الأراضي والأقاليم والموارد

١١ - تتمثل إحدى أهم مهام المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان في رصد التشريعات المقترحة في غرينلاند والتعليق عليها للتأكد من أنها تتفق مع حقوق الإنسان، بما فيها حقوق الشعوب الأصلية. وفي هذا السياق، أوصى المعهد الدانمركي بأن تتشاور حكومة غرينلاند مع جميع المواطنين المتأثرين والمجتمعات المحلية المتأثرة قبل الإذن بمنح أي امتياز بموجب القانون الوطني المتعلق بالموارد الطبيعية والقانون الموحد بشأن امتيازات النشاط السياحي في مناطق ريفية بعينها. وعلى الصعيد الدولي، يشجع المعهد على استخدام أدوات رصد مستكشف أحوال الشعوب الأصلية لإنتاج بيانات عن كل من الاعتراف الهيكلي بالحقوق الجماعية للشعوب الأصلية في الأراضي والأقاليم والموارد في التشريعات الوطنية وتجربة المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية فيما يتعلق بإعمال تلك الحقوق أو انتهاكها.

١٢ - ويفيد المركز الفنلندي لحقوق الإنسان بأن حقوق شعب السامي في الأراضي لا يزال مسألة تنتظر الحل. ويجري وضع عدد من التعديلات التشريعية المتعلقة بشعب السامي على مستويات متعددة من الحكومة، في حين تستمر المناقشات مع شعب السامي ومختلف منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان. وقد طلبت الحكومة إجراء دراسة بحثية دولية مقارنة لجمع المعارف المتصلة، على وجه الخصوص، بالأراضي والحقوق التشاركية وتعريف مجموعة السكان من شعب السامي. وشارك مدير المركز في أعمال الفريق التوجيهي من أجل إعداد الدراسة البحثية وفي حلقة دراسية عن المسألة مع الخبراء المشاركين. ونُشر التقرير الصادر عن الدراسة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧[(٣)]. ويوفر التقرير معلومات جديدة تتعلق بالتطورات التي حدثت مؤخرا في ميدان حقوق الشعوب الأصلية في القانون الدولي، بما في ذلك تطور المسائل القانونية المتصلة بالشعوب الأصلية في بلدان أخرى. ويتضمن التقرير أيضا نظرة نقدية للمسائل المعلقة ويسعى إلى تشجيع الحكومة على اتخاذ خطوات جريئة لتنظيم مسائل حقوق الأراضي المتصلة

(٣) انظر http://tietokayttoon.fi/documents/10616/3866814/4_Saamelaisten+oikeuksien+toteutuminen+kansainv%25C3%25A4linen+oikeusvertaileva+tutkimus/e765f819-d90c-4318-9ff0-cf4375e00688?version=1.0

بالشعوب الأصلية، ضمن مواضيع أخرى. وفي آذار/مارس ٢٠١٧، عقد المركز مناقشة بشأن التقرير آنف الذكر في إطار هيئته التعاونية التعددية، وهي وفد حقوق الإنسان. وقد اختار المركز حقوق شعب السامي باعتبارها واحداً من المواضيع ذات الأولوية لعمله في عام ٢٠١٨.

١٣ - وأفادت لجنة حقوق الإنسان في ماليزيا بأنها تلقت شكاوى عديدة من الشعوب الأصلية تتعلق بالتعدي على أراضيها المحكومة بالقانون العرفي، بما في ذلك شكوى من الشعوب الأصلية في ولاية كيلانتان بشأن التعدي على أرضها الأصلية المحكومة بالقانون العرفي، وهي محمية حرجية، من قبل شركات قطع الأخشاب. وقد منحت حكومة الولاية شركات قطع الأخشاب تراخيص لقطع الأشجار، وهو ما عارضته الشعوب الأصلية بوضع الحواجز قرب المحمية الحرجية. وقامت إدارة الغابات في الولاية بتفكيك تلك الحواجز واعتقلت نحو ٤١ من المحتجين، ثم أُطلق سراحهم فيما بعد.

١٤ - وقام ممثلو لجنة حقوق الإنسان بزيارة منطقة الشعوب الأصلية في غوا موسانغ، بولاية كيلانتان، مرتين في عام ٢٠١٧ لتقييم الحالة، والتقوا بأعضاء حكومة الولاية والوكالات الحكومية المعنية سعيا إلى إيجاد حل. وأشار ممثلو اللجنة إلى أنه، في حين تحقق أنشطة قطع الأخشاب إيرادات لحكومة الولاية، تنتهك تلك الأنشطة أيضا حقوق الشعوب الأصلية. وأوصى الممثلون بأن تعالج الحكومة المسألة بصورة عاجلة بغية إنهاء تهميش الشعوب الأصلية. وأشارت حكومة الولاية إلى أنها ستسعى إلى إيجاد الحلول الممكنة للمسائل التي تواجه الشعوب الأصلية وقد ترغب اللجنة أيضا في الاتصال مباشرة بالوكالات المعنية في حكومة الولاية. وفي هذا الصدد، ظلت اللجنة على اتصال بإدارة الغابات في الولاية، وإدارة تنمية أورانغ أسلي في الولاية، ومكتب الأراضي والمقاطعات في الولاية، بشأن الشكاوى الواردة من الشعوب الأصلية.

١٥ - وتنص المادة ١٦ من دستور ناميبيا على حق كل الأشخاص في امتلاك الأموال المنقولة والثابتة والتصرف فيها، سواء كان ذلك فرديا أو بالاشتراك مع الآخرين. إلا أن أفراد الشعوب الأصلية لا يتمتعون بهذا الحق، نظرا لأنه، بموجب المادة ١٠٠ من الدستور، تكون جميع الأراضي والمياه والموارد الطبيعية المجتمعية مملوكة للدولة، ما لم تكن مملوكة قانوناً بشكل آخر. وتشدد المادة ١٧(١) من قانون إصلاح الأراضي المجتمعية (القانون رقم ٥ لعام ٢٠٠٢) الحكم الدستوري بالنص على أن جميع الأراضي المجتمعية هي حق للدولة، على سبيل الاستئمان، لصالح المجتمعات التقليدية في تلك المناطق. وفعليا، يعني ذلك الحكم، الذي يمنح الأراضي المجتمعية للدولة، أن مجتمعات الشعوب الأصلية، خلافاً للأفراد الذين لكل منهم حق خاص، لا تملك ضمان الحيازة لأرضها ولا تملك في الواقع حقا قانونيا في تلك الأرض. علاوة على ذلك، فإن المؤتمر الوطني لإصلاح الأراضي ومسألة الأراضي لعام ١٩٩١ قرر أنه لا يحق لأي شخص في ناميبيا أن يطالب بأراضي الأسلاف.

١٦ - وشرع أمين المظالم في ناميبيا في وضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان، أجازها مجلس الوزراء وأُطلقت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤[٤]. وتتضمن خطة العمل سبعة مجالات تركيز؛ ويتم تناول الحق في الأرض في مجال التركيز ٥. وأوصى أمين المظالم بإدراج نقطة مناقشة بشأن أراضي الأسلاف في جدول أعمال مؤتمر الأراضي المقترح عقده في عام ٢٠١٨. ويتناول مجال التركيز ٧ من خطة العمل الحق في عدم

(٤) انظر the National Human Rights Action Plan 2015–2019 (https://www.ombudsman.org.na/sdm_downloads/national-human-rights-action-plan-republic-of-namibia-2015-2019/).

التمييز أو الحق في المساواة، بما في ذلك وضع كتاب أبيض عن حقوق الشعوب الأصلية، يتضمن ١١ هدفا، بوصف ذلك مداخلة رئيسية. وبالإضافة إلى ذلك، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، فإن مكتب نائب رئيس الجمهورية ووزير شؤون المحاربين القدامى والمجتمعات المحلية المهمشة قام بعقد مشاورات بشأن مشروع الكتاب الأبيض مع مجتمعات الشعوب الأصلية في خمس مناطق من البلد. وشارك موظفو مكتب أمين المظالم في حلقات العمل. وأجرى أمين المظالم أيضا تحقيقا وطنيا عن العنصرية والتمييز العنصري والتمييز بشكل عام والتعصب القبلي، توج بتقرير قُدم إلى الجمعية الوطنية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وجرت في التقرير مناقشة التمييز المتصل بالتوطين الريفي والتمييز ضد الشعوب الأصلية بصفة عامة.

١٧ - وظلت اللجنة الماليزية لحقوق الإنسان تشارك في الأعمال المتعلقة بالحقوق الجماعية للشعوب الأصلية في الأراضي والأقاليم والموارد منذ إنشائها. وتلقت اللجنة شكاوى عديدة من الشعوب الأصلية متصلة بالحقوق العرفية في الأراضي، والكثير منها لم يحل بعد. وتتصل الشكاوى بمزاعم التعدي أو مصادرة الأراضي؛ والأراضي المشمولة بالغابات أو المحميات الحرجية؛ والمطالبات المتداخلة؛ والبطء في تجهيز طلبات إصدار سندات الملكية لأراضي مجتمعات الشعوب الأصلية أو من أجل المحميات المجتمعية.

١٨ - وفي عام ٢٠١٠، أجرت اللجنة تحقيقها الوطني الأول في مسائل الحقوق في الأراضي التي تواجه الشعوب الأصلية في ماليزيا. وركز نطاق التحقيق على الشعوب الأصلية في شبه جزيرة ماليزيا والسكان الأصليين في ولايتي ساباه وسراواك. وأُنجزت العملية في عام ٢٠١٢ ونُشر التقرير المتضمن لاستنتاجاتها في عام ٢٠١٣. وأقر التحقيق بحقوق الشعوب الأصلية في الأراضي والأقاليم والموارد، ويتجلى هذا الاعتراف في توصياته إلى الحكومة. وفي عام ٢٠١٣ أيضا، أنشأت الحكومة الماليزية فرقة عمل وطنية لدراسة التقرير الصادر عقب التحقيق الوطني. وأنجزت فرقة العمل دراستها في عام ٢٠١٤ وأعدت تقريرها الخاص بها، الذي أيدت فيه معظم التوصيات الواردة في تقرير التحقيق الوطني.

١٩ - وفي عام ٢٠١٥، قُدم تقرير فرقة العمل إلى حكومة ماليزيا للنظر فيه. ونتيجة لذلك، وافق مجلس الوزراء على تشكيل لجنة على مستوى المجلس معنية بحقوق الشعوب الأصلية في الأراضي، برئاسة نائب رئيس وزراء ماليزيا. وفي عام ٢٠١٧، واصلت لجنة حقوق الإنسان المتابعة مع الحكومة الماليزية بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير فرقة العمل. ورغم الأدلة الواضحة على أن أوضاع الشعوب الأصلية تشكل خرقا صريحا لالتزامات ماليزيا باحترام حقوق تلك الشعوب وحمايتها وإعمالها، لم تقم الحكومة الماليزية بشيء يذكر لمعالجة أوضاعها بصورة مجدية، ولا تزال الشعوب الأصلية تفقد المزيد من الأراضي، إضافة إلى فقد التمتع بالحقوق ذات الصلة. وفي هذا الصدد، ينبغي أيضا التشديد على أن ولايات ماليزيا لا تعترف جميعها بحق الشعوب الأصلية في أراضيها الأصلية المحكومة بالقانون العرفي. واعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، تلقت اللجنة ٣٤ شكوى تتصل بالحقوق في الأراضي الأصلية المحكومة بالقانون العرفي. وفي ضوء ذلك، أهابت اللجنة بالحكومة أن تصدر قرار وقف اختياري لجميع أنشطة التنمية التي تنطوي على استخدام أراضي الشعوب الأصلية، أو أن تأمر بحظرها مؤقتا، إلى حين تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير فرقة العمل.

٢٠ - وتتحاور اللجنة النيوزيلندية لحقوق الإنسان مع الأطراف في المسائل المتعلقة بما يلي: محكمة وايتانغي؛ والتسويات بموجب المعاهدة؛ وحملة ”صون مناظرنا الطبيعية الفريدة“، التي تقودها الشعوب الأصلية، ضد تنمية الأراضي؛ ومنظمات شعب إيوي المشاركة في أنشطة التعدين؛ وحقوق المياه لشعب الماوري. وتثير اللجنة هذه المسائل في عملها الدعوي، بما في ذلك في تقاريرها إلى لجان الأمم المتحدة.

وتتناول اللجنة أيضا مسائل الأراضي والموارد في أنشطتها المتعلقة بإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وفي عام ٢٠١٧، نظمت اللجنة منتدى عاما بشأن حقوق الشعوب الأصلية والبيئة، تم فيه تناول عدد من الآراء المتعلقة بمسائل من قبيل عمليات إدارة الموارد، وتغير المناخ، والآثار الصحية، والدعوة من أجل حقوق الشعوب الأصلية، ومناقشة مسألة الأرض كمصدر لتقرير المصير (رانغاتيراتانغا).

٢١ - وللشعوب الأصلية في الفلبين علاقة حميمة بأراضي الأسلاف التي تُعتبر مصدرا مقدسا لحياة أفرادها. ولا يحق قانونا إلا للشعوب الأصلية امتلاك أراضي الأسلاف، وهي مناطق خاضعة لولايتها المجتمعية الخاصة ولم تكن أبدا جزءا من الأراضي العامة، ومن ثم فهي مستثناة من أن يشملها مبدأ الامتياز الملكي، الذي تكون بموجبه جميع الأراضي المشاع ملكا للدولة. واعتبارا من آذار/مارس ٢٠١٦، أصدرت اللجنة الوطنية للشعوب الأصلية ٢٠٦ شهادات بسندات ملكية أراضي أسلاف، تمثل ٣٩٣,٢٢ ١١٠ ٥ هكتارا و ٢٢٣ ١٠٨ ١ فردا من أفراد الشعوب الأصلية (نحو ٧,٩٢ في المائة من تعداد السكان التقديري). وتنشأ الشكاوى بشأن التعدي عندما يتقدم أشخاص من غير الشعوب الأصلية بمطالبات حيازة على أراضي تعتبر مشمولة أيضا ضمن مناطق أراضي الأسلاف. ويحدث تضارب مطالبات الحيازة نتيجة لعدد من القوانين المتعلقة بأساليب حيازة الملكية، واستخدام الموارد الطبيعية، واستخراج المعادن، وتصنيفات وامتيازات الأراضي، التي تنفذها وكالات حكومية مختلفة.

٢٢ - وعلى الرغم من أن القانون يعترف بحقوق الشعوب الأصلية في ملكية أراضي الأسلاف وجميع الموارد الموجودة فيها، فإن تلك الحقوق مقيدة بشروط منصوص عليها في القوانين واللوائح الوطنية الأخرى المتعلقة بالبيئة، أو تخضع لها بشكل آخر. فعلى سبيل المثال، لا يمكن للشعوب الأصلية قطع الأشجار دون الحصول على إذن أولا، ولا يمكنها العمل في التعدين على نطاق صغير في أراضي الأسلاف التي لم تعلنها الدولة بوصفها من ''مناطق التعدين على نطاق صغير المتاحة للشعب''. ويبيح قانون حفظ وحماية موارد الحياة البرية للشعوب الأصلية جمع الأحياء البرية للاستخدام التقليدي ولكن ليس من أجل التجارة أساسا. وبينما يُحظر قتل وتدمير الأحياء البرية بوجه عام، فإنه يجوز السماح بذلك عندما يحدث في إطار الطقوس الدينية. وثمة اتساق بين قانون حقوق الشعوب الأصلية لعام ١٩٩٧ والقوانين البيئية في استخدام مصطلح ''حقوق الأولوية'' لوصف طبيعة الحقوق التي تعود للشعوب الأصلية فيما يتعلق بحقها في استخدام الموارد الطبيعية في أراضي الأسلاف التابعة لها. ولا ينص القانون على معاملة هذه الحقوق بوصفها حقوقا حصرية للشعوب الأصلية.

جيم - تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية

٢٣ - يتولى المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان رصد التشريعات الغرينلندية المقترحة وامتثالها لحقوق الإنسان وبالتالي لحقوق الشعوب الأصلية. وتشمل أدوات رصد مستكشف أحوال الشعوب الأصلية جميع الجوانب الأساسية في إعلان الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠١٧، أحال المعهد أدوات الرصد إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في البلدان التالية: إكوادور وبيرو وشيلي وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكولومبيا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وكينيا وناميبيا في أفريقيا؛ وإندونيسيا وبنغلاديش وتايلند والفلبين وماليزيا ونيبال في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. وركز المعهد في حلقات العمل على كل من تطبيق الأدوات وإنتاج البيانات بشأن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة والحاجة إلى إدراج تلك البيانات في المناقشات المتعلقة بالسياسات والبرمجة الوطنية.

٢٤ - وقد اقترحت حكومة غرينلاند مؤخرا تغييرات على الأساس القانوني لمجلس حقوق الإنسان في غرينلاند. ويتألف المجلس، الذي أنشئ في عام ٢٠١٣، من ممثلين لعدد من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات المستقلة في غرينلاند، بما يشمل ممثلين للأوساط الأكاديمية، والرابطة المحلية للمحامين، وثلاثة ممثلين من الحكومة والبلديات وأمين المظالم البرلماني. وسيتابع المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان التغييرات المقترح إدخالها على مجلس حقوق الإنسان عن كثب، وسيواصل العمل مع المجلس.

٢٥ - ويشارك المركز الفنلندي لحقوق الإنسان بنشاط في تعزيز حقوق شعوب السامي على الصعيدين الوطني والدولي. وحقوق شعوب السامي مدرجة فيما يعده المركز من تقرير وتوصيات من أجل عملية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان، وحقوقها مدرجة أيضا فيما يعده من تقرير وتوصيات للتقديم إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري. ويعنى المركز أيضا بالحقوق اللغوية للسامي في سياق تقريره بشأن ميثاق مجلس أوروبا للغات الإقليمية ولغات الأقليات، وكذلك في بيان إلى وزارة العدل بشأن اتفاقية شعب السامي في بلدان الشمال الأوروبي، وأهميتها ومجالات المشاكل بها، بما في ذلك عدم كفاية استخدام الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة في عملية التفاوض. ويواصل المركز تقديم مذكرات بشأن المسائل المتعلقة بشعب السامي، عند الاقتضاء، ويدرج حقوق شعوب السامي فيما يقوم به من أنشطة الرصد والإبلاغ على الصعيدين الوطني والدولي. وفي عام ٢٠١٨، في إطار سلسلة المركز للتثقيف في مجال حقوق الإنسان بصفة عامة، فإنه يعتزم تقديم محاضرة بشأن موضوع محدد وأشرطة فيديو مصاحبة لها عن حقوق شعوب السامي.

٢٦ - وتنظم اللجنة الماليزية لحقوق الإنسان حلقات عمل ومحاضرات منتظمة لمجتمعات الشعوب الأصلية من أجل توعيتها بحقوق الإنسان، بما في ذلك القيام بزيارات إلى مدارس أطفال الشعوب الأصلية لرصد نوعية التعليم والمرافق المدرسية بها. وفيما يتعلق بالتطوير المستمر بشأن إدارة القضايا المتعلقة بالشعوب الأصلية، فإن إدارة تنمية الشعوب الأصلية (أورانغ أسلي)، وهي الوكالة الحكومية الرئيسية المسؤولة عن شؤون الشعوب الأصلية، قد حددت المجالات الاستراتيجية السبعة التالية في خطتها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، وهي:

(أ) إدخال تحسينات على إدارة أراضي الشعوب الأصلية؛

(ب) توفير مرافق الهياكل الأساسية في مستوطنات الشعوب الأصلية؛

(ج) تنمية رأس المال البشري وزيادة قدرات شباب الشعوب الأصلية؛

(د) زيادة دخل الشعوب الأصلية من خلال الأنشطة الاقتصادية المستدامة؛

(هـ) صون وتعزيز فنون الشعوب الأصلية وثقافتها وتراثها؛

(و) تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي بغية مساعدة الشعوب الأصلية المصنفة ضمن نسبة الـ ٤٠ في المائة الأدنى دخلا من الأسر المعيشية؛

(ز) تعزيز نظام تقديم الخدمات من خلال التطوير التنظيمي.

٢٧ - وفي عام ٢٠١٧، عقد أمين المظالم في ناميبيا اجتماعات على صعيد المجتمعات المحلية مع الشعوب الأصلية في عشر من قرى شعب السان لتوعية أفراده بحقوقهم ودور ومهام مكتب أمين المظالم. وعُقدت جلسات عامة بشأن العنصرية والتمييز العنصري في المناطق التي تعيش فيها الشعوب الأصلية لمنح

أفرادها فرصة إثارة شواغلهم. ويتمثل أحد الشواغل التي يتابعها أمين المظالم لدى وزارة الشؤون الداخلية والهجرة في الصعوبة التي تواجه الشعوب الأصلية في الحصول على شهادات الميلاد ووثائق الهوية. وفي هذا الصدد، قام مكتب أمين المظالم بوضع وطباعة ونشر ''دليل حقوق الشعوب الأصلية في ناميبيا''.

٢٨ - وفي نيوزيلندا، تمشيا مع ولاية لجنة حقوق الإنسان، بموجب القانون الوطني لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٣، ومن أجل ''تعزيز أبعاد حقوق الإنسان في معاهدة وايتانغي، عن طريق البحوث والتعليم والمناقشة''، أعدت اللجنة برنامج عمل عنوانه ''*تي مانا إي وايتانغي*'' (حقوق الإنسان ومعاهدة وايتانغي). ويتمثل مجال التركيز الحالي للبرنامج في وضع مواد للتثقيف عبر الإنترنت عن معاهدة وايتانغي وحقوق الإنسان. وفي عام ٢٠١٧، أصدرت اللجنة أول وحدة من وحداتها للتثقيف في مجال حقوق الإنسان على شبكة الإنترنت، حيث شملت مقدمة بشأن المعاهدة.

٢٩ - وأبرزت اللجنة في تقريرها لعام ٢٠١٧ المقدم إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري الحاجة الماسة إلى أن تقوم الحكومة بإحراز تقدم في المناقشات الدستورية مع مجتمعات الماوري بشأن التغيير الدستوري استنادا إلى قانون الماوري، والمعاهدة، وحقوق الشعوب الأصلية. وجرى الإعراب عن المسألة في الملاحظات الختامية للجنة، التي أوصت فيها بأن تعمل الحكومة ''من دون إبطاء، على إصدار جدول زمني لإجراء مناقشة، في إطار الشراكة مع الماوريين، بشأن توصيات الفريق الاستشاري الدستوري المتعلقة بدور معاهدة وايتانغي في إطار الترتيبات الدستورية، إلى جانب المقترحات الواردة في تقرير الفريق المستقل (Matike Mai Aotearoa) وجميع الجهات صاحبة المصلحة''. ويواصل منتدى زعماء شعب إيوي، من خلال آليته المستقلة لرصد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، الدعوة إلى مواصلة المحادثات الدستورية، وقد حدد التحول الدستوري بوصفه الآلية الرئيسية اللازمة لإعمال المزيد من حقوق الشعوب الأصلية في نيوزيلندا، وهو ما يعرف باللغة الماورية باسم أوتيراروا (Aoteraroa).

٣٠ - ويشمل برنامج عمل اللجنة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ العمل من أجل تعزيز أبعاد حقوق الإنسان في معاهدة وايتانغي عن طريق وحدات تثقيفية عن طريق الإنترنت وكذلك تعزيز ورصد تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية من خلال البحوث والمشاركة والإبلاغ. كما تدعو اللجنة إلى إعمال حقوق الشعوب الأصلية وإلى إشراك مجتمعات الماوري خلال الاضطلاع بأنشطة إعداد التقارير عن حقوق الإنسان إلى الأمم المتحدة.

٣١ - وفي عام ٢٠١٧، أطلقت لجنة حقوق الإنسان في الفلبين عملية التحقيق الوطني في حالة حقوق الإنسان للشعوب الأصلية في الفلبين في إطار مساهمتها في الاحتفال بالذكرى العشرين لسن قانون حقوق الشعوب الأصلية لعام ١٩٩٧ والذكرى السنوية العاشرة لاعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وتقوم اللجنة أيضا بدور نشط في الاضطلاع بالاتصال كجزء من مبادرات رصد المعاهدات الدولية في إطار إعلان الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، في عام ٢٠١٦، تم تقديم تقرير عن حقوق الشعوب الأصلية في الفلبين إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ونوقشت تلك الحقوق في حوار معها، وأُدرجت في وقت لاحق التوصيات بشأن تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية في الملاحظات الختامية للجنة. وتقوم اللجنة بمتابعة التوصيات وتنفيذها من قبل الحكومة من خلال مذكرة استشارية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، سيتم إصدارها في الربع الأول من عام ٢٠١٨.

٣٢ - وقدمت اللجنة الفلبينية لحقوق الإنسان عدة مساهمات استجابة للدعوة إلى تقديم مساهمات إلى تقارير مجلس حقوق الإنسان والمقررين الخاصين للمجلس في عام ٢٠١٧. وتوفر مساهمات اللجنة في التقارير معلومات مستكملة إلى المجلس بشأن حالة تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية والسكان من الأقليات في البلد. وقد وضعت اللجنة أدواتها الخاصة لرصد حقوق الشعوب الأصلية في الإسكان والصحة والتعليم والغذاء والمياه، بما يتفق مع أدوات رصد مستكشف أحوال الشعوب الأصلية. واستخدمت اللجنة أيضا بعض المؤشرات والأسئلة من مستكشف أحوال الشعوب الأصلية خلال الجلسات العامة التي عُقدت في سياق التحقيق الوطني. وفي عام ٢٠١٨، ستنفذ اللجنة أنشطة الانغماس في المجتمع المحلي في مجموعة مختارة من أراضي الأسلاف كجزء من دراسة أولية لإعطاء تفاصيل عن المحتويات العرفية للحقوق الثقافية، وفقا لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، في سياق الفلبين.

٣٣ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، شاركت اللجنة في عملية وضع الإطار المفاهيمي للبرنامج الرئيسي للجنة الوطنية المعنية بالشعوب الأصلية لمعالجة الشواغل المواضيعية الـ ١٤ التالية للشعوب الأصلية في الفلبين:

١ - الاعتراف الرسمي بأراضي الأسلاف.

٢ - مراقبة وإدارة أراضي الأسلاف.

٣ - قدرة اللجنة الوطنية المعنية بالشعوب الأصلية على تنفيذ ولايتها.

٤ - دمار النظم الإيكولوجية داخل أراضي الأسلاف.

٥ - عدم الامتثال لشرط الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة وانتهاك الحق فيها.

٦ - اندثار ثقافة الشعوب الأصلية.

٧ - ضعف نظام الحوكمة لدى الشعوب الأصلية.

٨ - عدم تأثير الخدمات الحكومية.

٩ - المطالبات المتداخلة بأراضي الأسلاف.

١٠ - عدم الاعتراف بأشكال تفويض حكماء مجتمعات الشعوب الأصلية وزعمائها.

١١ - تشريد الشعوب الأصلية من أراضي أسلافها.

١٢ - عدم كفاية المعرفة بحقوق الشعوب الأصلية.

١٣ - التمييز ضد الشعوب الأصلية.

١٤ - السلام والأمن.

دال - متابعة المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية

٣٤ - في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، في المؤتمر العالمي الأول المعني بالشعوب الأصلية، الذي نظمته الأمم المتحدة، أعلنت الدول الأعضاء عددا من الالتزامات المتصلة بمؤسسات حقوق الإنسان. ويتناول هذا الفرع مجالين من المجالات ذات الأهمية الرئيسية هما: (أ) خطط العمل أو الاستراتيجيات أو التدابير

الأخرى الوطنية الرامية إلى تحقيق غايات إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية بالتعاون مع تلك الشعوب، ومن خلال مؤسساتها الخاصة التي تمثلها؛ (ب) منع وإنهاء جميع أشكال العنف والتمييز ضد الشعوب الأصلية.

١ - خطط العمل أو الاستراتيجيات أو التدابير الأخرى الوطنية الرامية إلى تحقيق غايات إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية بالتعاون مع تلك الشعوب، ومن خلال مؤسساتها الخاصة التي تمثلها

٣٥ - في إطار التعاون مع الشركاء المحليين، يقدم المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان البيانات والمشورة بشأن مشاريع القوانين ذات الصلة بحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك تقديم التقارير عن حالة حقوق الإنسان في غرينلاند إلى الهيئات الدولية، مثل هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات ومجلس أوروبا. إضافة إلى ذلك، يواصل المعهد التعاون مع مجلس حقوق الإنسان في غرينلاند من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في غرينلاند. ويتقاسم المجلس المعارف عن الظروف السائدة في غرينلاند مع المعهد الدانمركي، ويساعد المعهد المجلس بتوفير المعلومات والتدريب بشأن مختلف قضايا حقوق الإنسان. وتتمثل إحدى المبادرات المحورية في التعاون بين المعهد والمجلس في إصدار تقرير كل سنتين عن حالة حقوق الإنسان في غرينلاند. ويركز التقرير على مواضيع من قبيل ما يلي: إعمال حقوق الإنسان (بصفة عامة)؛ والأطفال والشباب؛ والإعاقة؛ والمساواة في المعاملة؛ والموارد الطبيعية؛ والمحاكمات العادلة والحرمان من الحرية؛ وسيادة القانون في إدارة الحكم الذاتي والبلديات؛ ونشر المعلومات عن حقوق الإنسان؛ والتثقيف.

٣٦ - وفنلندا ليست لديها استراتيجية أو خطة عمل وطنية محددة بشأن شعوب السامي، رغم أن لديها خطة عمل وطنية بشأن الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩، تتضمن خططا لتحقيق أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

٣٧ - وظلت لجنة حقوق الإنسان في ماليزيا تدعو إلى وضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان منذ عام ٢٠٠٢. وفي عام ٢٠١٠، قررت حكومة ماليزيا وضع أول خطة عمل في البلد، وعينت شعبة الشؤون القانونية في إدارة رئيس الوزراء بوصفها الوكالة المنسقة لصياغة الخطة. وفي عام ٢٠١٣، دُعيت لجنة حقوق الإنسان لتصبح عضوا في اللجنة التوجيهية لخطة العمل. وفي الفترة بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠١٧، نظمت شعبة الشؤون القانونية مشاورات مع الوكالات الحكومية المعنية ومنظمات المجتمع المدني بغية الحصول على آرائها بشأن مشروع خطة العمل. وقدمت اللجنة تعليقها على المشروع النهائي إلى شعبة الشؤون القانونية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وحسب ما جاء في مشروع الخطة، ستركز الحكومة على حقوق الشعوب الأصلية، بما في ذلك حقوقها في تقرير المصير، والحصول على الخدمات الصحية والحصول على التعليم، وكذلك على برامج القضاء على الفقر والمسائل المتعلقة بإدارة الأراضي.

٣٨ - وفي عام ٢٠١٥، وضعت اللجنة النيوزيلندية لحقوق الإنسان خطة عمل وطنية[٥] استناداً إلى الإجراءات التي حددتها الحكومة استجابة للتوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (A/HRC/26/3). وتشمل خطة العمل إجراءات تتصل بالماوري وحقوق الشعوب الأصلية. وسيتم الاضطلاع ببحوث ومشاورات في عام ٢٠١٨ لتحديد القضايا الرئيسية للشعوب

(٥) انظر http://npa.hrc.co.nz/#/.

الأصلية لإثراء الخطة والأعمال الجارية للجنة، بما في ذلك تعاونها مع هيئات معاهدات الأمم المتحدة، والمنتدى الدائم، وآلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية.

٣٩ - ورغم أن الفلبين ليست لديها خطة عمل وطنية لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، فإن جميع الوكالات الحكومية، إلى جانب اللجنة الوطنية المعنية بالشعوب الأصلية، قادرة على تقديم البرامج والأنشطة والمشاريع للعناية تحديدا باحتياجات الشعوب الأصلية وشواغلها. وتعالج خطة تنمية الفلبين للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢[٦] المسائل المتصلة بالشعوب الأصلية في عدد من فصولها، بما في ذلك ما يلي: خطة لتكثيف الجهود الرامية إلى زيادة الوعي الثقافي؛ والنظر في مطالبات الشعوب الأصلية بأراضي الأسلاف؛ وشواغل الشعوب الأصلية بشأن إدارة الموارد الطبيعية وإدارة الأراضي. واقترحت الدولة أيضا وضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان وخطة عمل وطنية عن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، حيث يتوقع أن تتضمنا برامج وسياسات تستجيب لحقوق الشعوب الأصلية.

٢ - منع وإنهاء جميع أشكال العنف والتمييز ضد الشعوب الأصلية

٤٠ - بالتعاون مع مجموعة الدعوة الوطنية من أجل الأطفال في غرينلاند، قام المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان بتجميع دليل يتناول حقوق الطفل ويستهدف معلمي المدارس الابتدائية المسؤولين عن الأطفال الأحدث سنا. وشارك المعهد أيضا في تدريب المعلمين المتدربين ومحاضريهم في مؤسسة غرينلاند لتدريب المعلمين، وهي شعبة في جامعة غرينلاند، لزيادة تحسين المعرفة بحقوق الأطفال. بالإضافة إلى ذلك، فإن فيلمين عن حقوق الأطفال صممهما المعهد يستهدفان مباشرة الأطفال والشباب والمهنيين الذين يتعاملون مع الأطفال في غرينلاند. وأوصى المعهد حكومة غرينلاند بإصلاح وترقية كفاءات البلديات والمساءلة فيها، بما في ذلك استحداث تدابير بناءة، في جملة أمور، لتعزيز حماية الطفل من العنف ومساعدة الأسر المتضررة من تعاطي المخدرات والإدمان في جهود إعادة التأهيل.

٤١ - ولم يقم المركز الفنلندي لحقوق الإنسان بعد بمعالجة المسائل المتصلة بالعنف تحديدا في عمله. وفي عام ٢٠١٨، سينصب التركيز بشكل أكبر على العنف المنزلي بوجه عام والعنف ضد المرأة بوجه خاص، في ضوء التزامات الإبلاغ عن التنفيذ الوطني لاتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف المنزلي ومكافحتهما (اتفاقية اسطنبول) وكذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وسيبدأ رصد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠١٨ حينما تقدم الحكومة تقريرها الأول إلى اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وفيما يتعلق بالتمييز، يدافع المركز بشدة عن حقوق شعوب السامي في جميع أعماله، حيث يهدف من خلال ذلك إلى القضاء على القوالب النمطية وتحسين المعرفة بشعوب السامي والمسائل المحددة المتصلة بإعمال حقوق أفرادها. وهناك تعاون جيد بين المركز وبرلمان السامي، وفي عام ٢٠١٧، تم التركيز بشكل خاص على المسائل المتصلة بالسامي أثناء عملية تقديم التقارير إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري، مما أدى إلى صدور عدة توصيات من اللجنة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية. كذلك فإن الجولة الثالثة من عملية الاستعراض الدوري الشامل أسفرت عن عدة توصيات تتناول المسائل المتعلقة بالسامي، ويرجع ذلك جزئيا إلى أعمال كسب التأييد التي مارسها المركز نفسه.

(٦) انظر http://pdp.neda.gov.ph/.

٤٢ - ونفذت لجنة حقوق الإنسان في ماليزيا عددا من البرامج الرامية إلى منع العنف والتمييز بين الأفراد، بما يشمل مشروعا نموذجيا بشأن أفضل الممارسات المتصلة بحقوق الإنسان في المدارس، أُطلق في عام ٢٠٠٩، وشمل ٢٢٢ مدرسة، منها ٣٦ مدرسة من مدارس الشعوب الأصلية التي شاركت اعتبارا من آذار مارس ٢٠١٧. وأطلقت اللجنة أيضا حملة لمكافحة تسلط الأقران في عام ٢٠١٦ لزيادة وعي الطلاب بالمسألة.

٤٣ - ويحقق أمين المظالم في ناميبيا في الشكاوى الفردية بشأن العنف والتمييز ضد الشعوب الأصلية. ويتلقى الأفراد المساعدة في إيداع عرائض اتهام جنائية ضد الجناة لدى الشرطة. ويرصد أمين المظالم على نحو وثيق تنفيذ التوصيات المبينة في تقرير عام ٢٠١٧ الذي نجم عن التحقيق الوطني في العنصرية والتمييز العنصري والتمييز بصفة عامة والتعصب القبلي.

٤٤ - ويتمثل أحد مجالات التركيز الرئيسية للجنة النيوزيلندية لحقوق الإنسان في هذا الحقل في حملتها المعنونة ''لن يتكرر هذا أبدا/*E Kore Anō*''[٧]، التي تدعو إلى إجراء تحقيق مستقل في إساءة المعاملة التاريخية للأطفال في مؤسسات الرعاية الحكومية. وستواصل اللجنة العمل مع الحكومة والناجين والجهات المعنية الأخرى للدعوة إلى إجراء تحقيق محكم ولدعم جهود الناجين من أجل الإدلاء بإفاداتهم. وتعمل اللجنة أيضا مع الأطراف الأخرى لضمان أن يجري تناول الأثر على أطفال الماوري، وأن يتم الإعراب عن أصوات واحتياجات الماوري في التحقيق.

٤٥ - وتقوم اللجنة الفلبينية لحقوق الإنسان بتوفير الحماية والتشجيع وخدمات الدعوة في مجال السياسات العامة لصالح أفراد الشعوب الأصلية الذين يقعون ضحايا للعنف والتمييز من خلال خدماتها للحماية. وفور تسجيل ادعاءات بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، يقوم محققو اللجنة في المكاتب الإقليمية بزيارات إلى المواقع، حيثما أمكن، أو الاستفسار لدى الوكالات الحكومية ذات الصلة بشأن الوثائق المتاحة بغية التحقيق في تلك القضايا وحلها. وتتسم التحقيقات الوطنية التي تجريها اللجنة بالأهمية البالغة أيضا في جمع المعلومات عن انتهاكات حقوق الشعوب الأصلية. وتمثل وثائق القضايا وتقارير الحالة الإقليمية والتقارير المقدمة من منظمات المجتمع المدني ومنظمات الشعوب الأصلية المصادر الأولية والثانوية لكي تقوم اللجنة بإعداد المذكرات الاستشارية والإنذارات والتوصيات الموجهة إلى المؤسسات الحكومية المعنية.

(٧) انظر http://www.neveragain.co.nz/.